

بيان

المجموعة العربية

خلال النقاش العام

لمؤتمر المراجعة العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

"النسخة الكاملة"

أغسطس 2022

يرجى المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،

1- يتشرف وفد بلادي بإلقاء هذا البيان باسم المجموعة العربية؛ وأود أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة على انتخابكم رئيساً لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية العاشر، وتؤكد المجموعة العربية عزمهما على بذل قصارى جهدها للتعاون معكم بغرض إنجاح أعمال هذا المؤتمر والتوصل إلى نتائج تلبى شواغل جميع الدول الأطراف وتعزز تنفيذ هذه المعاهدة المحورية بما يحافظ على مصداقيتها واستدامتها. كما تؤيد المجموعة العربية بيان مجموعة عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

2- تولي الدول العربية أهمية لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي الذي تأسس له هذه المعاهدة وتعد حجر زاويته، حيث يؤدي تحقيق عالميتها والتنفيذ الكامل لأحكامها إلى النزع الكامل للأسلحة النووية. وفي هذا السياق، تقتضي الحاجة التأكيد من فاعلية نظام عدم الانتشار في منع نقل وتطوير التكنولوجيا النووية لأغراض غير سلمية. ولهذا الغرض، يشكل نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية حجر الزاوية لنظام التحقق الدولي في مجال عدم الانتشار النووي، والذي يساهم بالإضافة إلى البروتوكول الإضافي، ذو الطابع الطوعي، في تحقيق أهداف المعاهدة فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي.

3- من هنا، تكمن أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تعد الهيئة الوحيدة المعنية بالتحقق في هذا المجال، مع التأكيد على أن الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية هي حق الأصيل غير قابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة، وبما

يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورفض أية محاولات لتضييق هذا الحق أو فرض أية قيود أو شروط عليه تحت أي مبرر.

-4- لهذا الغرض، فإن انضمام جميع الدول العربية لمعاهدة وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة لوكالة الدولية للطاقة الذرية يعد دليلاً واضحاً على التزامها بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي، وستواصل الدول العربية مساحتها بإيجابية في جهود نزع السلاح النووي، ومشاركتها الفاعلة في جميع محافل نزع السلاح النووي متعددة الأطراف.

-5- كما تؤكد المجموعة العربية أن مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقوم على التوازن في تنفيذ ركائزها الثلاث من ناحية، وعلى تحقيق عالمية المعاهدة من ناحية أخرى، لا سيما أن امتلاك وحيازة وتطوير الأسلحة النووية يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين والإقليميين.

السيد الرئيس،

-6- يتبع التذكير بأن الأطراف المتفاوضة على هذه المعاهدة قد نجحت، بالرغم من أجواء الحرب الباردة، في التوصل إليها استناداً إلى صفة تلزم الدول النووية الخمس بالخلاص الكامل من أسلحتها النووية وفقاً للمادة السادسة، في مقابل التزام الدول الأخرى بعدم السعي لامتلاك هذه الأسلحة. من هنا، فإن امتلاك الأسلحة النووية من قبل هذه الدول النووية، وفقاً لتصووصها، أمر مؤقت، وليس حقاً مكتسباً أو وضعياً دائماً.

-7- في هذا السياق، لاتزال الدولخمسة النووية تتصل بكل وضوح من وضع إطار زمني محدد لتنفيذ التزاماتها بـنزع السلاح النووي وفقاً لتصوص المعاهدة ونتائج مؤتمرات المراجعة. من هنا، تعرب المجموعة العربية عن بالغ قلقها من المحاولات التي تقوم بها بعض الدول النووية لإعادة تفسير التزاماتها وفقاً لهذه المادة أوربط تنفيذها بشروط مسبقة

تفرغها من مضمونها وتخفف من مستوى إلزاميتها، وهو ما سيؤدي لا
محالة إلى تقويض المعايدة نفسها.

كما تؤكد المجموعة العربية على أن استمرار الدول النووية في تبني
عقائد أمنية وعسكرية تتبع استخدام الأسلحة النووية والتتوسع في حالات
استخدامها، مع تحديث ترسانتها النووية، وتطوير أجيال جديدة منها، إنما
يتعارض بصورة جوهرية مع نص وروح ومقاصد المعايدة، ويقوض
أهدافها، ويطعن في مصداقيتها.

وبناءً عليه، تدعو المجموعة العربية إلى إيجاد صكوك دولية قانونية
ملزمة تمنع الدول الأطراف غير النووية ضمانت أمنية غير مشروطة
بعدم استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضدها من قبل الدول
النووية الخمس، وتحديد الآليات التي يمكن من خلالها إحراز تقدم نحو
تحقيق هذا الهدف، لحين الإزالة الكاملة والشاملة لتلك الأسلحة. وتنذر
المجموعة العربية بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية عام 1996
بعدم مشروعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستدامها.

السيد الرئيس،

10- يواجه نظام عدم الانتشار النووي عدداً من التحديات التي تثير قلق
المجموعة العربية، منها غياب الجهود لتحقيق عالمية معايدة عدم
الانتشار النووي ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتكرار حالات
عدم امتثال دول نووية وغير نووية بأحكام معاهدة عدم الانتشار النووي،
وغياب التوازن بين نظم الضمانات المطبقة من جانب الوكالة الدولية
للطاقة الذرية على الدول أطراف معاهدة عدم الانتشار النووي، وبين نظم
الضمانات المطبقة على الدول غير أطراف المعاهدة، من هنا فإن عدم
انضمام إسرائيل مثلاً إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، كطرف غير
نووي، يحرم المجتمع الدولي – من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية –
من استخدام آية آليات شاملة للتحقق من طبيعة برنامجها النووي.

11- لذا تؤكد المجموعة العربية على الآتي:

- أهمية قيام الدول الأطراف لاسيما الدول النووية ببذل جهود لتحقيق عالمية المعاهدة، وفرض حظر على نقل المواد والتكنولوجيا النووية إلى الدول غير الأطراف في المعاهدة إلى حين انضمامها إليها كدول غير نووية، وأن ترفض إضفاء صفة المشروعية على الوضع النووي لتلك الدول.
- وقف أي تعاون فني مع الدول غير الأطراف بالمعاهدة، لاسيما إسرائيل، لحين انضمامها كدول غير نووية للمعاهدة واخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة.
- أهمية تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق بصورة مهنية ومحايدة، مع دعوة الدول التي تثار تساؤلات بشأن برامجها النووية إلى التعاون بشكل كامل مع الوكالة وتعزيز الثقة في سلمية برامجها.
- مراعاة أن إقامة المنطقة الخالية في الشرق الأوسط قد تستدعي تطبيق نظام تحقق إقليمي أكثر صرامة من نظام التحقق الدولي الراهن، مع الإقرار بأولوية تحقيق عالمية المعاهدة ونظام الضمانات الشاملة بالشرق الأوسط.
- أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تدعيم منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، والمسؤولية الخاصة للدول النووية والدول التي لم تنضم لمعاهدة عدم الانتشار في تعزيز الجهد لتحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتيسير دخولها حيز النفاذ.

السيد الرئيس،

12- سلم المجتمع الدولي بأهمية إقامة المناطق الخالية في كافة أنحاء العالم لتوطيد نظام عدم الانتشار ونزع السلاح.

13- تؤكد المجموعة أن مسئولية إنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط هي مسئولية جماعية، وأن قرار عام 1995 الخاص بالشرق الأوسط جزء لا يتجزأ من صفة التمديد اللانهائي للمعاهدة. وتشدد المجموعة على أن قرار عام 1995 يعد سارياً لحين تنفيذه وتحقيق أهدافه بشكل كامل.

14- وإذا تأسف المجموعة لعدم عقد مؤتمر عام 2012، فإن المجموعة تعيد تأكيد رفضها لأية مزاعم تدفع بأن المحافل متعددة الأطراف لا تعد مناسبة لتنفيذ قرار عام 1995 أو وضع شروط مسبقة لتنفيذها، وهو ما يعد تراجعاً مرفوضاً.

15- وفي هذا السياق، تود المجموعة العربية التذكير باعتماد الجمعية العامة المقرر 73/546 الخاص بتكليف السكرتير العام بعقد مؤتمر للتفاوض على معاهدة ملزمة حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط بتوافق الآراء والإرادة الحرة للدول الأعضاء، على أن يكون قرار عام 1995 هو مرجعية المؤتمر.

16- وترحب المجموعة بانعقاد الدورة الأولى للمؤتمر في نوفمبر 2019 برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية والدورة الثانية في نوفمبر 2021 برئاسة دولة الكويت بمشاركة كافة الأطراف المدعوة للمؤتمر ما عدا إسرائيل. وتحث المجموعة جميع الأطراف على المشاركة البناءة في المؤتمر للتوصل إلى معاهدة ملزمة حول إنشاء المنطقة الخالية.

17- وتطالب المجموعة مؤتمر المراجعة العاشر بدعم جميع المساعي لتنفيذ قرار عام 1995 بما في ذلك عبر المؤتمر الأممي.

السيد الرئيس،

18- فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية، تتطلع الدول العربية إلى تطوير برامج الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية لتحقيق التنمية المستدامة عبر تطوير

التشريعات الوطنية وتأسيس قاعدة علمية وبحثية خطوة نحو تعاون عربي مشترك في هذا المجال.

19- تؤكد المجموعة أهمية برامج التعاون الفني للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأهمية توفير الموارد المالية لها.

20- تؤكد المجموعة أهمية الشفافية والالتزام بمعايير الأمن والأمان النوويين، الذين يظلان مسؤولية الدول، وأهمية التعاون الدولي ضمن الوكالة الدولية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالأمان النووي. وتدعى الدول التي تشغل مفاعلات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية للانضمام إلى هذه الاتفاقيات، والاستفادة من خدمات التقييم التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإشهار التقارير المتعلقة بخدمات التقييم.

21- كما ترفض تحويل الدول أية التزامات إضافية تحول دون استخدامها أو توظيفها للطاقة النووية السلمية وفقاً لأحكام المعاهدة.

هذا، وسيتم نشر البيان الكامل على موقع الأمم المتحدة.

وشكرأً.